الدور البريطاني في تأهيل الجيش العراقي (1921–1932) وأثره في بناء القدرات العسكرية الوطنية

الباحث الأول:
ريام أركان كامل حسين

الباحث الثاني:
أ.د. عادل محمد حسين العليان
جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة الدور الذي أدته بريطانيا في تأسيس وتأهيل الجيش العراقي منذ إنشائه عام 1921 وحتى انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام 1932. ويستعرض البحث الخلفيات السياسية والعسكرية التي رافقت عملية التأسيس، وكيفية تنظيم الوحدات الأولى، وتشكيل المؤسسات التدريبية العسكرية العراقية، ولاسيما المدرسة العسكرية الملكية. ويناقش البحث طبيعة الإشراف البريطاني على الجيش، والقيود التي فرضتها بريطانيا بهدف إبقاء الجيش ضمن حدود تخدم مصالحها الاستراتيجية. وتوصل البحث إلى أنّ السياسة البريطانية ساهمت من جهة في بناء بنية تنظيمية للجيش العراقي، لكنها من جهة أخرى أعاقت تطويره ومنعت امتلاكه قدرة دفاعية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: الجيش العراقي، بريطانيا، الانتداب البريطاني، المدرسة العسكرية، معاهدات العراق وبريطانيا.

The British role in training the Iraqi army (1921–1932) and its impact on building national military capabilities

Researcher: Riyam Arkan Kamel Hussein
Dr. Adel Mohammed Hussein Al-Olayan
Samarra University/College of Education

Abstract:

This research examines the role of Britain in establishing and training the Iraqi army from its inception in 1921 until Iraq's accession to the League of Nations in 1932. It reviews the political and military context surrounding the army's formation, the organization of its initial units, and the establishment of Iraqi military training institutions, particularly the Royal Military Academy. The research also discusses the nature of British oversight of the army and the restrictions imposed by Britain to keep it within limits that served its strategic interests. The study concludes that while British policy contributed to building the

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

organizational structure of the Iraqi army, it also hindered its development and prevented it from acquiring a genuine defensive capability.

Keywords: Iraqi Army, Britain, British Mandate, Military Academy, Iraq-British Treaties.

المقدمة:

يُعدّ تأسيس الجيش العراقي عام 1921 أحد أهم المنعطفات التاريخية التي رافقت نشوء الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية. فقد وجد العراقيون أنفسهم داخل كيان سياسي جديد يسعى إلى تثبيت مؤسساته وبناء هياكله الإدارية والعسكرية، في ظل ظروف سياسية معقّدة فرضها الانتداب البريطاني الذي مارس دورًا مباشرًا في صياغة شكل الدولة، وتحديد مسار تطورها، ولاسيما في الجانب العسكري. ومن هنا برزت إشكالية العلاقة بين العراق وبريطانيا في مجال بناء الجيش، بين رغبة عراقية صادقة في إنشاء قوة عسكرية وطنية مستقلة قادرة على حماية البلاد، ورغبة بريطانية موازية تهدف إلى ضبط هذا الجيش وتحديد مهامه بما ينسجم ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

لقد جاء تأسيس الجيش العراقي استجابة لحاجات أمنية وسياسية داخلية ملحّة، إذ كان الأمن الداخلي مضطربًا نتيجة الحركات العشائرية والاحتجاجات الشعبية، فضلًا عن حالة الفراغ الأمني التي خلّفها انسحاب الجيش العثماني. وبالتالي كان من الطبيعي أن تتجه الحكومة العراقية الناشئة إلى إنشاء جيش يفرض النظام ويحمي مؤسسات الدولة الوليدة. إلا أنّ هذا التأسيس لم يكن قرارًا عراقيًا خالصًا؛ بل تمّ بإشراف ورقابة بريطانية دقيقة، إذ وضعت بريطانيا الخطط الأولى لتنظيم الجيش، وحددت أصنافه، وشاركت في تدريب ضباطه وإعدادهم، بل وحتى في رسم سياساته العامة المتعلقة بالتسليح والتوسع.

فضلًا عن أن المعاهدات العراقية–البريطانية لعامي 1922 و1926، وما تلاهما من اتفاقيات عسكرية، كرست حالة من التداخل بين السيادة العراقية والإدارة البريطانية، الأمر الذي انعكس مباشرة على نمو الجيش وقدرته. فقد سعت بريطانيا إلى بناء جيش قادر على ضبط الداخل، ولكنه غير قادر على تهديد الوجود البريطاني أو تغيير موازين القوى في المنطقة. ولأجل ذلك حرصت على إبقاء الضباط البريطانيين في المناصب الاستشارية والإشرافية داخل المؤسسة العسكرية، وفرضت قيودًا واضحة على عملية التسليح والتجنيد والتدريب.

وفي مقابل هذا التقييد، ظهرت داخل الجيش العراقي إرادة وطنية متصاعدة لدى الضباط العراقيين الذين حاولوا تطوير المؤسسة العسكرية بما يتجاوز الحدود التي رسمتها بريطانيا. وكان لتأسيس المدرسة العسكرية الملكية عام 1924 أثر بالغ في تشكيل نخبة عسكرية جديدة تمتلك طموحًا قوميًا ورغبة في بناء جيش قوي

مستقل. وقد أدى خريجو هذه المدرسة دورًا بارزًا في الحياة العسكرية والسياسية خلال العقود اللاحقة، مما يجعل دراسة جذور هذه المؤسسة التدريبية عنصرًا أساسًا في فهم تطور الجيش العراقي.

وتزداد أهمية هذه الدراسة عند النظر إلى تأثير العامل الخارجي وتحديدًا البريطاني على مسار بناء الجيش، بوصفه أحد أبرز أمثلة التدخلات الأجنبية في تشكيل الجيوش الوطنية في الشرق الأوسط خلال مدة ما بين الحربين العالميتين. إذ تقدم التجربة العراقية أنموذجًا واضحًا للتفاعل بين الإرادة الوطنية والقوة الاستعمارية، وبين بناء الدولة من الداخل ومحاولات الهيمنة من الخارج.

وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى تحليل الدور البريطاني في تأسيس وتأهيل الجيش العراقي خلال المدة (1921–1932)، بدراسة تأثيره على البنية التنظيمية والعقائدية للجيش، وعلى المؤسسات التدريبية التي شكّلت أجياله الأولى، فضلًا عن تحليل القيود السياسية والعسكرية التي فرضتها بريطانيا بهدف إدامة سيطرتها. ويأمل البحث في تقديم قراءة تاريخية موضوعية تساعد في فهم طبيعة المؤسسة العسكرية العراقية في بداياتها، وكيف أسهمت تلك المرحلة التأسيسية في تشكيل مسار الجيش العراقي لعقود طويلة لاحقة.

المبحث الاول: تأسيس الجيش العراقي 1921

اولًا: بداية التأسيس:

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول (1920)، برئاسة عبد الرحمن النقيب ، واختير جعفر العسكري أول وزير للدفاع فيها، إذ أبدى الوزير رغبة في التحاق رفاقه من الضباط العراقيين للعمل معه ، فعقد اجتماع في مقر وزارة الدفاع الواقع في الشارع الأكبر في بغداد المعروف بجادة بغداد شارع الرشيد ، وترأس الاجتماع جعفر العسكري وإلى جانبه المستشار البريطاني لوزارة الدفاع الميجر أيدي **(غين الميجر (ابدي) مستشارًا بريطانيًا في وزارة الدفاع العراقية في كانون الثاني 1921 (د.ك.و.، 1923))**، وناقش الاجتماع مجموعة من القضايا بدءًا بتوحيد زي الضباط والجنود، وتحديد الرتب والعلامات المميزة وصولًا إلى الرواتب والتسميات العسكرية باللغة العربية، إذ كان الضباط العراقيون يستعملون المصطلحات التركية التي تعلموها خلال خدمتهم في الجيش العثماني ، وجرى تقسيم المقر العام للجيش على أربع دوائر رئيسة وهي: الحركات، والإدارة، واللوازم والطبابة، فضلًا عن ديوان وزارة الدفاع الذي ضم أمانة السر (وزارة الدفاع العراقية، 1985، ص186؛ الناصري، 2005، ص133) ، أسست نواة الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني (1921) من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا يعملون في جيش الحجاز العربي("**الحجاز**

العربي" يشير إلى منطقة جغرافية في غرب شبه الجزيرة العربية، وتحديدًا المنطقة التي تقع بين تهامة ونجد تُعرف أيضًا بـ "الجلس" وهي المنطقة المرتفعة تاريخيًا، كانت الحجاز منطقة ذات أهمية دينية وسياسية، إذ تقع فيها مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهما أقدس مدينتين في الإسلام، سُمي الحجاز بهذا الاسم؛ لأنه يحجز بين هضبة نجد ومنطقة تهامة المنخفضة (إسماعيل، 1987، ص255))، والذين قاتلوا ضد الدولة العثمانية بعد إعلان الثورة العربية عام 1916 تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين (الخطاب، 1982، ص36-37).

وبدأت تلك النواة بالنمو تدريجيًا مع انضمام مزيد من الضباط العراقيين الذين كانوا مع الأمير فيصل في الحجاز، فضلًا عن الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني سابقًا وبقوا في العراق حتى بلغ عددهم (519) ضابطًا (الخطاب، 1982، ص36-37).

كانت مسألة تأسيس جيش عراقي قادر على حفظ النظام والأمن الداخلي من أبرز القضايا التي أقرت في مؤتمر الشرق الأوسط الذي انعقد في القاهرة ما بين الثاني عشر والثالث والعشرين من آذار **(1921)** برئاسة وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل وبحضور المندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس ووزير الدفاع جعفر العسكري، إذ اتفق على استعمال الوسائل السياسية لتأمين المصالح البريطانية في العراق بهدف تقليص النفقات البريطانية في هذا البلد (الخطاب، 1982، ص30-32).

وبدأ تسجيل المتطوعين للانضمام إلى الفوج الأول من الجيش العراقي في الحادي والعشرين من حزيران **(1921)**، وفي الثامن والعشرين من تموز **(1921)** شكل فوج الإمام موسى الكاظم، وكان مقره في مدينة الكاظمية ضمن خان الكابولي، وتلاه تشكيل الفوج الثاني في العاشر من آب من العام نفسه، وبتلك التشكيلات بلغ تعداد الجيش قرابة الأربعة آلاف متطوع، فضلًا عن ذلك شكلت كتيبة الخيالة الأولى التي كان من بين تشكيلاتها الحرس الملكي (وزارة الدفاع، 1985، ص189).

وكان الهدف الأساس من تأسيس الجيش العراقي من قبل الجانب البريطاني هو خلق جهاز عسكري ضعيف تنحصر مهامه في الحفاظ على الأمن الداخلي، إذ كانت تلك الاستراتيجية تهدف إلى تخفيف العبء الاقتصادي عن الحكومة البريطانية ليتسنى لها تقليص عدد قواتها في العراق تدريجيًا كلما ازداد حجم الجيش العراقي، ليتم بعدها حجب القوات البرية البريطانية بالكامل والاستعاضة عنها بالقوات الجوية ، علاوة على ذلك كانت الحكومة البريطانية ترى في إنشاء جيش عراقي وسيلة لكسب عدد من الضباط العراقيين العاطلين عن العمل الذين

يؤلفون قوة محتملة تهدد الاستقرار في حال اندلاع ثورات جديدة، وبذلك كان الجيش العراقي أداة لتقليل الضغط المحتمل من جهة ، ولتسهيل السياسات البريطانية من جهة أخرى (نديم، 2000، ص25) ، ومهما يكن من أمر فقد تم تخصيص مبلغ من الحكومة العراقية خلال عام (1921) مقداره (55) لك روبية **(الروبية: هي عملة هندية مصنوعة من الفضة استعملت في العراق بعد الاحتلال البريطاني حتى صدور العملة العراقية (الدينار) بموجب قانون رقم 44 بتاريخ 19 نيسان 1931، وكانت تساوي الروبية (75) فلسًا، وال (لك روبية) يساوي 100 ألف روبية (حسن، 1998، ص95))**، ما يعادل حوالي (413,534) دينارًا عراقيًا لدعم الجيش العراقي، إذ كانت تلك الأموال جزءًا من الجهود الرامية إلى بناء وتجهيز القوات المسلحة العراقية بما يتماشى مع الأهداف البريطانية (وزارة الدفاع، 1985، ص190).

وبدأت بريطانيا أولى خطواتها في تأسيس الجيش العراقي بتشكيل لجان عسكرية متخصصة، كانت مكلفة بدراسة الوضع العسكري في العراق، ركّزت هذه اللجان بشكل أساس على مجموعة من الاهتمامات الرئيسة:

1- وضع قوانين عسكرية ومنظمة بحسب (الرتب العسكرية) في تصنيف الجيش العراقي.
2- وضع خطط عسكرية هندسية واضحة من الناحية العسكرية للعراق.
3- معرفة ما يحتاجه العراق من العدة والعدد في (التصنيف العسكري) في جيشها (الصباغ، 1956، ص227؛ جريدة الاستقلال، 14 كانون الثاني 1921، ص21).

وفي عام **(1921)**، كان تشكيل الجيش العراقي جزءًا من سياق سياسي وعسكري ضمن إطار الانتداب البريطاني على العراق، إذ لم تكن مسألة التجنيد الإجبارية ضمن اختصاص دراسة قادة الجيش العسكري، بل استندت إلى الاتفاقيات التي تم مناقشتها في مؤتمر الشرق الأوسط، فمن خلال هذا المؤتمر، ركّزت بريطانيا على استعمال وسائل سياسية تخدم مصالحها في العراق تضمنت تشكيل حكومة عراقية محلية وإعطاء البلاد القدرة على إنشاء جيش وطني يُدعم مصالحها ويُعزز وجودها (وزارة الدفاع، 1985، ص193).

ومن بين أبرز القواعد التي وضعت لتأسيس الجيش العراقي، جاء القرار البريطاني بتخفيض عدد القواعد العسكرية، فضلًا عن تخفيف العبء الضريبي على الشعب العراقي، هذه الخطوات ساعدت في تمهيد الطريق لتأسيس الجيش العراقي تحت مظلة الانتداب البريطاني، فالقائد العام العسكري البريطاني، بيرسي كوكس، كانت له رؤية واضحة بشأن هذه المسألة في المؤتمر، إذ اقترح أن يكون تأسيس الجيش العراقي

قائمًا على التطوع الاختياري وليس الإجباري، مع التركيز على تشكيل قوة تعتمد على الجنود المحليين من العرب، بما يتماشى مع استراتيجية بريطانيا في المنطقة (نديم، 2000، ص18).

وقد تم توقيع الاتفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا، والتي تمحورت أهدافها حول منح العراق مسؤولية كاملة في توفير الدفاع العسكري داخليًا وخارجيًا، وذلك ضمن إطار سياساته لتحقيق الأمن والسلامة. ونصت الاتفاقية على تشكيل تعاون مشترك بين البلدين، مع اعتماد خطة واضحة لتوسيع الجيش العراقي خلال مدة أربع سنوات، هذه الاتفاقية رسمت تحوّلًا مهمًا في العلاقة السياسية والعسكرية بين العراق وبريطانيا، بما يتضمن ما يأتي (محمد، 1987، ص55):

1- تدريب ضباط الجيش العراقي في قواعد عسكرية حديثة.

2- تزويد القواعد العسكرية العراقية بالأسلحة اللازمة

3- إرسال ضباط بريطانيين لدعم الجيش العراقي وتلبية احتياجاته التدريبية (محمد، 1987، ص56).

ومن جهة أخرى، اشترطت بريطانيا الحفاظ على إشرافها المباشر فيما يتعلق ببعض جوانب الجيش العراقي لضمان مصالحها. وقد تضمنت هذه التدابير:-

1. قيام الضباط العسكريين البريطانيين بالتفتيش والمتابعة الأمنية للجيش العراقي.

2. تقديم الاستشارة العسكرية من القائد البريطاني بيرس كوكس بشأن توزيع وتمركز الجيش العراقي في المناطق العسكرية داخل البلاد.

3. المساهمة في النقاش حول المسائل المتعلقة بالأعمال العسكرية ضمن إطار تحقيق الأمن الداخلي للعراق (عقراوي، 1936، ص72).

والاتفاقية بثقلها الاستراتيجي لم تكن مجرد نصوص، بل شكلت الأساس لتعاون عسكري مكثف بين البلدين خلال تلك المدة، مُحدثةً تأثيرات مهمة على المشهد السياسي والعسكري للعراق، وبعد انتهاء مؤتمر القاهرة، الذي كان من بين حضوره وزير الدفاع، بدأت التشكيلات الأساسية لدوائر الوزارة تتبلور عقب عودته. وتم الشروع في عملية تعيين وتسجيل الضباط العراقيين في ذلك الوقت، تضمنت الدوائر التي تم تشكيلها شعبة الحركات، وشعبة الإدارة والميرة، وشعبة الطبابة، وشعبة الحسابات، فضلًا عن بعض الفروع الأخرى المرتبطة بهذه الدوائر، وفي 12 شباط عام 1921، تم تعيين العقيد نوري السعيد وكيلًا للقائد العام، إذ لم يتم

استحداث منصب رئيس أركان الجيش في تلك المرحلة (دائرة التوجيه السياسي، 1984، ص26).

ثانيًا: التوسعة العسكرية للجيش: –

بعد الانتهاء من تنظيم دوائر المقر العام وإقرار قوانين التجنيد بناءً على نظام التطوع وبعض الأنظمة الأخرى، تم تشكيل لجان خاصة بالتجنيد لتسهيل تنفيذ الإجراءات، تألفت هذه اللجان من 19 لجنة إلى جانب مقر مديرية التجنيد العامة، إذ جرى تعيين الضباط والكتبة المسؤولين عنها التداءً من الأول من حزيران (1921) وبدأ تنفيذ نظام التطوع خلال الشهر ذاته، إذ أسفرت جهود التطوع في حزيران عن تجنيد (334) جنديًا من خلال تسع لجان مختلفة، وكانت لجنة كربلاء الأكثر نجاحًا في استقطاب المتطوعين، تلتها البصرة، ثم الخالص، فالحلة، تليها الموصل، فالنجف، ثم بغداد، وأخيرًا الهندية وبعقوبة، وعلى الجانب الإداري، أُوكلت مسؤولية تدبير شؤون المتطوعين لمجموعة من الضباط المختارين من المقر العام، إذ تم التركيز على توفير الإشراف اللازم وتقديم التدريبات العسكرية الأساسية لهم (دائرة التوجيه السياسي، 1984، ص27).

وخلال شهري تموز وآب، شهدت حركة التطوع إقبالًا كبيرًا، مما أتاح تشكيل الفوج الأول في ثكنة الخيالة ببغداد بتاريخ(28 تموز 1921) وحصل هذا الفوج لاحقًا على تسمية "فوج موسى الكاظم" بمرسوم ملكي في(9 آذار 1922)، و مع تزايد أعداد المتطوعين وامتلاء الثكنة، تقرر اختيار "خان الكابولي" في الكاظمية ليكون مقرًا للفوج الأول، وتم نقله إلى هناك في(17 آب 1921) ومن ثم انتقل مقره إلى مدينة الحلة بمحافظة بابل بتاريخ(9 تشرين الأول 1921)، وبالتزامن مع تزايد أعداد المتطوعين إلى مستوى يكفي لإطلاق فوج جديد، بدأ تشكيل الفوج الثاني في بغداد بتاريخ(10 آب 1921) ، في حين تأسست كتيبة الخيالة الأولى هناك بتاريخ (27 آب) من العام ذاته، وحصلت على تسمية "كتيبة الهاشمي" بموجب إرادة ملكية في(9 آذار 1922) كذلك تأسست سرية النقلية الأولى ببغداد في(24 تموز 1921) وانتقلت إلى الموصل بتاريخ(6 آذار 1922) (الخطاب، 1982، ص22)، وشهدت بداية عام (1922) تشكيل الفوج الثالث في بغداد، وانتقل إلى الموصل في 9 كانون الثاني من العام نفسه. كذلك تأسست الكتيبة الثانية بتاريخ 1 كانون الثاني والتي استقرت لاحقًا في الموصل، ومن ثم توجهت إلى تلّ عض بتاريخ (1 نيسان 1922).

وما بين نيسان وكانون الأول من عام (1921)، جرى تأسيس مستودعات الجيش للتجهيزات العسكرية، وفي(10 حزيران 1922)، انتقلت دائرة العينة من موقع "المخبز العسكري" إلى منطقة القلعة، إذ أصبحت مستودعاتها هناك، وانتقل مقر سرية النقلية الأولى بتاريخ 17 تموز من العام نفسه إلى القلعة كذلك،

أما دائرة المحاسبات فانتقلت إليها بتاريخ(9 تموز 1922)، فضلًا عن كتيبة الهاشمي بتاريخ(6 تموز 1922)، وفي الأول من آب من العام نفسه، نُقل الفوج الثاني من الكاظمية إلى ثكنة الخيالة (الخطاب، 1982، ص23–24)، وفي إطار توسع الجيش العراقي مع بناء الوحدات الجديدة، تأسست قيادة منطقة الموصل بتاريخ(8 كانون الأول 1921) كخطوة تنظيمية لاستيعاب احتياجات الوحدات المتزايدة التي اتخذت مقرات لها في الموصل، وبنهاية عام (1921) بلغ عدد أفراد الجيش العراقي ما يقرب من (111) ضابطًا برتب مختلفة و(2505) أفراد من ضباط الصف والجنود (دائرة التوجيه السياسي، 1984، ص28).

وفي مطلع تشرين الاول (1921) تم إنشاء "صنف المدفعية"، إذ أُسِّست أول بطارية مدفعية عراقية بقيادة الرئيس الأول إبراهيم أدهم. وعلى الرغم من أن تطور الجيش خلال السنة المالية(1921–1922) كان بطيئًا، إلا أن مسؤولياته بدأت تزداد بسرعة، ليصل تعداده بحلول نهاية عام(1922) إلى ما يقرب من(2200) فرد موزعين على "كتيبة خيالة"، و"بطاريتين **(بطارية: هي بطارية مدفعية أو بطارية صواريخ في التنظيم العسكري الحديث تعني وحدة عسكرية ما يعادل الكتيبة في المدفعية أو الدفاع الجوي أو قوات الصواريخ الإستراتيجية (خليل وآخرون، 2004، ص22))**، جبليتين"، و"ثلاثة أفواج مشاة"، عندما نُظمت ميزانية العام(1922–1923)، تمت زيادة عدد أفراد الجيش ليصل إلى 4500 فرد، وقد توزع هؤلاء على ثلاث كتائب خيالة، بطاريتين جبليتين، بطارية صحراوية واحدة وستة أفواج مشاة ، وفي سنة 1924 بلغ عدد اصناف الجيش (405) ضباط، و (6835) موزعين بين ضابط صف وجندي ، مما يعكس نمو القوات المسلحة بشكل ملحوظ خلال تلك المرحلة (العلاف، 1999، ص22) .

المبحث الثاني

تشكيل مدرسة الضباط العسكرية (1924) ودورها في تعزيز القدرات العسكرية العراقية

كان على كبار الضباط العراقيين، الذين بدأوا التخطيط لتأسيس دوائر الجيش العراقي ووحداته منذ السادس من كانون الثاني(1921)، أن يباشروا أولًا وقبل تأسيس الوحدات العسكرية بتأهيل الضباط العراقيين المُسجلين في سجلات وزارة الدفاع الناشئة ، إذ إن معظم هؤلاء الضباط كانوا قد خدموا سابقًا في الجيوش العثمانية، لذا كان من الضروري تدريبهم مرة أخرى وتزويدهم بأساليب التدريب البريطانية لتنفيذ هذا الهدف، تم إصدار أمر خاص بتاريخ التاسع من آيار(1921) بإنشاء أول مؤسسة تدريبية في الثكنة الشمالية في بغداد تحت اسم "المدرسة العسكرية العراقية" خُصصت هذه المدرسة لتدريب ما يقرب من **(250)** ضابطًا عراقيًا من رتب مختلفة؛ بمدة تدريب تمتد ثلاثة أشهر للضباط القادة وستة أشهر للضباط الأعوان. تم تعيين

وكيل القائد (الرائد) أحمد حقي عبدالجبار آمرًا للمدرسة، يعاونه مجموعة من الضباط وضباط الصف العراقيين والبريطانيين (الخطاب، 1982، ص33)، وفي العشرين من تموز (1921)، بدأت المدرسة في تقديم برامج تدريبية تضمنت أربع دورات للضباط، ودورة لضباط الصف المعلمين، وأخرى خاصة لكبار الضباط المنتسبين إلى مقر وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش العراقي، ونظمت ثمان دورات مشتركة جمعت بين الضباط ونواب الضباط وضباط الصف، استمرت برامج المدرسة حتى الثالث من كانون الثاني (1923)، إذ أُغلقت بسبب الأزمة المالية التي واجهتها وزارة الدفاع والدولة العراقية آنذاك، وأدرك كبار قادة الجيش ضرورة استمرار التدريب؛ كونه الركيزة الأساسية لتطوير الجيش وتحقيق كفاءة مقبولة في صفوفه، لذا تقرر إنشاء مؤسسة جديدة تحت اسم "دار التدريب" ابتداءً من الثاني والعشرين من آيار (1923)، وفي مقر المدرسة العسكرية السابقة نفسه كانت المهمة الأساسية لهذه الدار هي تدريب صغار الضباط وضباط الصف في وحدات الجيش بهدف تأهيل معلمين أكفاء داخل المؤسسة العسكرية، وخلال تلك المدة أُقيمت أربع دورات تدريبية أسفرت بحلول نهاية عام (1925) عن تخريج(167 ضابطًا و145 ضابط صف)، مما ساهم في تعزيز قدرات الجيش العراقي وتنمية كوادره (العلاف، 1999، ص27).

اولًا: تأسيسها وشروط القبول: –

لم تكن المدرسة العسكرية العراقية ودار التدريب الملغاة مؤسستين قادرتين على استقبال وتأهيل الطلاب الشباب لإعدادهم كضباط يتناسبون مع احتياجات الجيش العراقي الناشئ، ذلك الجيش الذي كان يسعى لبناء نفسه وتطوير قدراته وزيادة عدد وحداته بشكل مستمر، مما استوجب رفده سنويًا بعدد محدد من الضباط الجدد، وبناءً على هذا التحدي بذل مسؤولو الجيش جهودًا لتخطي العقبات الاقتصادية ووضع خطط جادة لتأسيس مؤسسة تدريبية تزوّد الجيش بضباط شباب يتمتعون بكفاءة عالية ومعرفة حديثة في المجالات العسكرية والعلوم العامة، فضلًا عن إتقان اللغات الأجنبية، مما يمنحهم القدرة على قيادة الوحدات القتالية بكفاءة ويؤهلهم لتحقيق أداء جيد في إدارة العمليات الحربية واستعمال الأسلحة، لذا قرر –بناءً على هذه الحاجة– فتح المدرسة العسكرية العراقية داخل الثكنة الشمالية بقيادة المقدم جميل فهمي عبدالوهاب **(جميل عبد الوهاب عبد الرزاق هو محام وقاض وسياسي عراقي، ولد في بغداد عام 1913، شغل مناصب وزارية مختلفة خلال العهد الملكي في العراق، إذ شغل مناصب وزير المعارف ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير العدلية (توفيق، 1999، ص4))**، وبإشراف ضابط بريطاني للاستشارة، وفي الأول من نيسان (1924) ، تقرر افتتاح "المدرسة العسكرية الملكية"، والتي عُرفت لاحقًا باسم "الكلية العسكرية الملكية" في منطقة الرستمية ببغداد، وبدأ النشاط الفعلي للمدرسة (في 1 نيسان 1924) إذ استقبلت أول دورة تدريبية

لها بواقع(75) تلميذًا ابتداءً من يوم (21 أيار 1924)، وخلال مدة ثلاث سنوات، تلقى التلاميذ تدريبًا مكثفًا على استعمال الأسلحة المختلفة مثل: البندقية والحربة والسيف والمسدس، فضلًا عن مهارات القيادة الميدانية والتخطيط العسكري (دائرة التوجيه السياسي، 1984، ص32). وشملت المناهج الدراسية موادًا في الجغرافيا العسكرية والتاريخ العسكري والرياضيات واللغتين العربية والإنجليزية ومبادئ الهندسة. وفي السنة الثالثة من الدراسة، تخصص الطلاب في صنوف الجيش الرئيسة مثل: المشاة والخيالة، إذ تقررت مدة الدراسة بثلاث سنوات، ووضعت شروط صارمة للقبول، منها: أن يكون الطالب متخرجًا من المدرسة الثانوية، قوي البنية، سليمًا من الأمراض والعلل، لديه القدرة على تحمل المشاق العسكرية، وغير متزوج، ومن أصحاب السلوك القويم، وألا يكون لأي من أقربائه سمعة سيئة تتعلق بسوء الخلق، ولغرض الافادة من خبرات المؤسسات العسكرية العريقة وتجاربها في مجال التدريب وتخريج أكفأ الضباط الأحداث ونقلها إلى المدرسة العسكرية العراقية, فقد تقرر منذ دورتها الأولى أن يوفد عدد من الطلاب المتفوقين إلى "بريطانيا" بشكل خاص للاشتراك بدورة في أكاديمية (ساند هيرست), فمن مرحلة الصف المستجد أوفد الطالب "حسيب وفيق الربيعي" خلال الشهر الأول لعام **(1925)**, ومن الصف المتوسط أُرسل التلميذ "عبدالمطلب الأمين" أيام شهر آب من العام نفسه، وبعد انتقال الدورة الأولى إلى الصف المتقدم تم إيفاد التلميذ "نجيب وفيق الربيعي" خلال الفصل الثاني من عام **(1926)** وتواصلت تلك الإفادات خلال الدورات اللاحقات توفيق، (توفيق، 1999، ص6).

ثانيًا: الهيكل التنظيمي للمدرسة وأبرز القائمين عليها: – تألف الهيكل التنظيمي للمدرسة العسكرية من جناحين: جناح المدرسة الحربية وجناح التدريب. ولكل جناح أمير مسؤول يوازي رتبة آمر سرية، فضلًا عن مجموعة من آمري الفصائل الذين شكلوا الهيئة التعليمية المسؤولة عن تدريب الطلاب، قاد المدرسة خلال سنوات تأسيسها عدد من العسكريين البارزين، منهم المقدم جميل فهمي عبد الوهاب (من 12 أيار 1924 حتى 1 شباط 1925)، والمقدم محمد أمين زكي عبد الرحمن **(وزير عراقي، مؤرخ، كردي الأصل. ولد بالسليمانية (في العراق) وتعلم بها وببغداد ثم بالمدرسة الحربية بالآستانة. وقام بأعمال عسكرية وهندسية وجغرافية. وخاض حروبا كثيرة في العهد العثماني. وعين ببغداد وزيرًا للأشغال والمواصلات (سنة 1925) ثم وزيرًا للمعارف (سنة 1927) فوزيرًا للدفاع (سنة 1929) فوزيرًا للاقتصاد والمواصلات (سنة 1931) وانتخب نائبًا عن لواء السليمانية أكثر من مرة (الزركلي، 2002، ص45))** (من 2 شباط 1925 حتى 15 تموز 1925)، والمقدم توفيق وهبي معروف **(كاتب وسياسي كردي عراقي، وهو باحث وعالم في اللغة الكردية عمل في الجيش العثماني حتى وصل إلى رتبة عقيد، وبعد سقوط الدولة العثمانية وتأسيس المملكة العراقية أصبح ضابطًا ذا تأثير كبير في الجيش العراقي الجديد بعد تأسيسه من قبل البريطانيين في عام 1921، وخدم ثمانية أعوام في مناصب وزارية في الحكومة العراقية (الجبوري، 2003، ص508))**، (من 16 تموز 1925 حتى 5 أيار 1930)، وفي (1 نيسان

1929) تشـــكلت مدرســـة النقلية الآلية ببغداد في القلعة وبلغ مجموع الجيش العراقي في نهاية 1929 (582) ضـابطًا و(9864) ضـابط صـف وجندي، ونظرًا للحاجة الملحّة لزيادة عدد الضـباط الشـباب في صـفوف الجيش العراقي، إلى جانب التوسـع الكبير الذي شـهدته القوات المسـلحة العراقية في تلك المدة، تم تقليص مدة الدورة التدريبية إلى ما يزيد قليلًا عن سنتين تقويميتين، بدلًا من ثلاث سنوات، وذلك ابتداءً من الدورة الثامنة حتى الدورة الحادية عشرة. كان هذا الإجراء حينها مقبولًا نسبيًا، مقارنةً بالتغييرات التي طرأت عقب نجاح الفريق بكر صـدقي **(ولد بكر صـدقي عام 1885م من أبوين كرديين، في قرية عسـكر قرب كركوك درس في اسـتانبول، في المدرسـة الحربية وتخرج منها ضـابطًا في الجيش العثماني، وشـارك في الحرب العالمية الأولى، في آخر سـنيها، وبعد نهاية الحرب واندحار الدولة العثمانية، انضـم إلى الجيش العراقي الذي تأسـس في ٦ كانون الثاني 1921م برتبة ملازم أول (العنكبي، 2022، ص222))**، في الانقلاب العسـكري المعروف بتاريخ **(29 أكتوبر 1936)** إذ قرر الفريق زيادة أعداد الضـباط الشـباب؛ لضـمان دعمهم لزعامته الجديدة وتعزيز مكانته. وبناءً على ذلك، صـدرت قرارات مهمة تضـمنت (دائرة التوجيه السياسي، 1984، ص35): -

1- قبول الطلاب الناجحين في الصـف الرابع الثانوي أو ما يعادله، بدلًا من اشـتراط إتمام الدراسـة الثانوية واجتياز امتحانات البكالوريا للصف الخامس الثانوي.

2- تقليص مدة الدراسة العسكرية إلى سنة تقويمية واحدة بدلًا من سنتين أو ثلاث سنوات.

3- زيادة عدد الطلاب المقبولين في المدرسة العسكرية إلى 150 طالبًا أو أكثر.

4- نقل مدرسة الأركان من موقعها في الكرادة الشرقية المجاور للمدرسة العسكرية إلى معسكر الوشاش، مع تخصيص أبنية المدرسة السابقة لتلاميذ المدرسة العسكرية، وتمت مراجعة مدة الدراسة ومناهج التدريب المكثفة والدروس المختصرة، إذ تقرر التخلي عن القرارات الثورية التي تضـمنت قبول ما يقرب من 200 طالب من خريجي الدراسة الإعدادية وفق الشروط الأصلية، وبناءً على ذلك، بدأت الدورة الـــ 18 بتاريخ 26 ديسمبر 1938 مع العودة إلى اعتماد مدة سنتين تقويميتين لاستكمال الدراسة في المدرسة العسكرية (توفيق، 1999، ص12).

ثالثًا: دور المدرسة العسكرية في تعزيز القدرات العسكرية العراقية: -

عدّت المدرسـة العسـكرية إحدى أبرز المؤسـسـات التربوية والعسـكرية التي أدت دورًا محوريًا في تشـكيل شـخصـية الطالب وتنمية قدراته ومهاراته في مختلف الجوانب، بما فيها الجانب العسـكري ولغرض الإفادة من خبرات المؤسـسـات العسـكرية العريقة وتجاربها في مجالات التدريب وتخريج أكفأ الضـباط

الأحداث، ونقل نُهوجِها إلى صفوف المدرسة العسكرية العراقية؛ بغية تطويرها وإعلاء شأنها، فقد تقرر منذ دورتها الأولى أن يوفَد عدد من طلاب المدرسة المتفوقين إلى بريطانيا بشكل خاص، للاشتراك بدورة في أكاديميّتها العسكرية، فمن مرحلة الصف المُستجِد أُوفِد الطالب حسيب وفيق الربيعي **(ولد حسيب في بغداد عام 1322 هـ/ 1905م، ودرس في مدارسها، والتحق بالكلية العسكرية والتحق معهُ في الدورة نفسها أخوه نجيب الربيعي أول رئيس لجمهورية العراق، وتخرج ضابطًا من الكلية العسكرية الملكية في 1 تموز 1927م، وتخرج من كلية الأركان العراقية عام 1935م، واوفد إلى بريطانيا لإكمال دراسته، ودخل عدة دورات عسكرية في لندن، وعند رجوعه لبغداد أشغل عدة مناصب عسكرية عالية، وكان أول ضابط أصبح آمر الكلية العسكرية هو من خريجيها (العزاوي، 1935، ص188))**، خلال الشهر الأول لعام(1925) ، وتلاه من الصف المتوسط التلميذ عبد المطلب الأمين **(خريج دورة الأركان الثالثة، ناجحًا منها بالسلسلة الثالثة، ومكلفًا بإعداد وتثقيف الملك فيصل الثاني في لندن ١٩٤٧، عين أمرًا لكلية الأركان في آذار ١٩٤٥، ودخلت دراسة السوق للمرة الأولى في مناهج الكلية، وتطور منها إلى منصب مرافق الملك في يوليو ١٩٤٧ (العزاوي، 1935، ص192))**، وفي شهر آب من العام نفسه، وبعد انتقال الدورة الأولى إلى الصف المتقدم بُعِثَ التلميذ نجيب وفيق الربيعي **(عسكري وسياسي عراقي، كان أول رئيس للعراق عقب الإطاحة بالنظام الملكي، شغل منصب (رئيس مجلس السيادة ورئيس الجمهورية) من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963، اشترك مع عبد الكريم قاسم في ثورة 14 يوليو وكان أحد قادة الثورة التي أطاحت بالملك فيصل الثاني عام 1958 (الاعظمي، 2001، ص231))**، عام(1926)، وتواصلت تلك البعثات خلال الدورات اللاحقة، التسريع في تخريج الطلاب: ولحاجة الجيش العراقي المتصاعدة إلى رفد وحداته وتشكيلاته بضباط أحداث، ناهيك عن التوسع الكبير الذي حصل في القوات المسلحة العراقية، فقد اختُصِرَت مدة الدورة الواحدة إلى ما يزيد قليلًا على سنتين تقويميتين، عوضًا عن ثلاث سنوات، ابتداءً من الدورة الثامنة، ولغاية الدورة الحادية عشرة، ولكن ذلك الإجراء كان اختصارًا مقبولًا إذا ما قارَنّاه مع ما جرى بعد شبه الانقلاب العسكري المعروف الذي أقدم عليه الفريق بكر صدقي **(عسكري عراقي، عرف بانقلابهِ عام 1936 الذي أزاح حكومة ياسين الهاشمي وقتل جعفر العسكري، والذي تولى على إثره منصب رئيس أركان الجيش العراقي، وقبله كان يتولى منصب قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي (صفوت، 1984، ص20))**، يوم (29 من تشرين الأول /أكتوبر 1936) والذي رأى ضرورة مضاعفة أعداد الضباط الأحداث لتوسيع الجيش، فضلًا عن تفكيره لكسبهم إلى جانب زعامته؛ ولذلك صدر في حينه ما يأتي (الجبوري، 2012، ص155):-

1- فصل مدرسة الأسلحة الخفيفة ودار التدريب عن المدرسة العسكرية، وإحلال مدرسة الضباط الأعوان محلّها عام (1928) ولغاية إلغائها عام (1929).

2- انتقال المدرسة العسكرية إلى ثكنتها الجديدة بمنطقة الكَرّادة الشرقية في مطلع شهر (تموز 1927).
3- استقبلت المدرسة أول دفعة من الطلاب غير العراقيين، إذ انضمت مجموعة من الطلاب اليمنيين إلى صفوفها.
4- اختصرت مدة التدريب إلى سنة تقويمية واحدة خلال عهد الفريق بكر صدقي عام 1937.
5- افتتاح أول دورة خاصة بخريجي الكليات المدنية لتأهيلهم كضباط احتياط في الجيش خلال عام 1939.
6- العودة إلى نظام الدراسة لمدة سنتين بدءًا من عام 1939 وما تبعه من أعوام، وابتغاء إعلاء شأن المدرسة العسكرية وخرّيجيها، فقد تقرر تسميتها بـ "الكلية العسكرية الملكية"، وذلك وفقًا لنظام التجديد الصادر يوم (6 من أيار 1939)، ونصّ على أن تكون مدة الدراسة بها ثلاث سنوات دراسية بدلًا من سنتين (دائرة التوجيه السياسي، 1984، ص39).

المبحث الثالث

تأثير بريطانيا على تشكيل جيش عراقي مستقل

تبنت بريطانيا نهجًا واضحًا في تدخلها العسكري داخل العراق، ولاسيما فيما يتعلق بالقواعد العسكرية العراقية، فقد اعتمدت أسلوب السياسة العسكرية المباشرة بقيادة القائد العسكري البريطاني بيرس هو، الذي كان يشغل منصب المفتش العام تحت إدارة كوكس في الشؤون العسكرية للجيش العراقي، وفي هذا السياق قامت بريطانيا بإنشاء نظام عسكري تحت إشراف مفتش عام بريطاني، فضلًا عن تعيين مجموعة من الضباط البريطانيين في مواقع حساسة داخل الجيش العراقي، وفرضت بريطانيا وجود حامية عسكرية ضمن القواعد العراقية، استنادًا إلى المعاهدة التي ضمنت استمرار حضورها في العراق حتى بعد انضمامه إلى عصبة الأمم عام 1932، هذا التأثير البريطاني ظهر بوضوح في القرارات المتعلقة بتشكيل جيش عراقي مستقل، وهو مطلب كانت الحكومة العراقية تصر عليه لتحقيق السيادة الحديثة للعراق (العلاف، 1999، ص55) ، وفي إطار هذا الإصرار العراقي، وضعت بريطانيا صيغة واضحة للإشراف العسكري على الجيش العراقي، تضمنت فرض ضوابط سياسية وعسكرية تهدف إلى توجيه العملية العسكرية العراقية بما يحقق مصالحها الاستراتيجية داخل البلاد (سعيد، 2024، ص68) ، ومن بين الضوابط العسكرية البريطانية التي جرى تطبيقها على الجيش العراقي المستقل ما يأتي (البراك، 1979، ص188):-

1- تعيين مفتش عام بريطاني ليكون بمنزلة مستشار لوزارة الدفاع العراقية.

2- إنشاء منصب ضباط ركن الأركان العامة وتعيينهم في جميع المناطق العسكرية العراقية.

3- تخصيص ضباط ارتباط؛ لضمان التنسيق بين الوحدات العسكرية المختلفة.

4- توزيع ضباط معلمين في المناطق العسكرية التي تضم أكثر من نوع واحد من الأسلاك العسكرية، بما يتناسب ومستوى ضباط الصنف.

5- تكليف ضابط بريطاني بقيادة السلطات التنفيذية العراقية داخل كل وحدة من الوحدات العسكرية التابعة للجيش العراقي (البراك، 1979، ص189).

وبلغ عدد الضباط البريطانيين المشرفين على القواعد العسكرية العراقية في الجيش العراقي (64) ضابطًا. ومع ذلك، سعت الحكومة العراقية إلى تقليل عدد هؤلاء الضباط المشرفين على تدريب القوات العراقية، إلا أن طلبها قوبل برفض من الحكومة البريطانية التي تمسّكت بموقفها بهدف تحقيق غايات سياسية وعسكرية، إذ كانت الحكومة العراقية ترى أن الرواتب المدفوعة لهؤلاء الضباط البريطانيين تُثقل ميزانية الدولة العراقية حديثة النشأة، عادّة أن هذا التوجه البريطاني يمثل تدخلًا في الشؤون الداخلية والسياسية للعراق، وفي المقابل، قدمت بريطانيا بعض التسهيلات المالية للحكومة العراقية كوسيلة لتعزيز نفوذها وفرض سيطرتها على القرارات السياسية والعسكرية في البلاد، واستمرت بريطانيا في الإصرار على ضرورة بقاء هؤلاء الضباط وأصدرت تصريحات صارمة مشفوعة بالتهديد، مطالبة الحكومة العراقية بملء الفراغ العسكري عبر استحداث وتطوير الجيش العراقي، مما أجبر العراق على الرضوخ لما تريده بريطانيا (خدوري، 1935، ص15)، وتم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية والبريطانية بشأن أسس تنظيم الإدارة العسكرية والسياسية داخل الجيش العراقي، وفقًا لما يأتي:-

1- يعمل المفتش البريطاني داخل الجيش العراقي بمثابة مفتش عام، إذ يتولى قائد القوة الجوية البريطاني مسؤولية أولى تتعلق بالتدريب وعدد الأفراد العسكريين، بتنسيق مباشر مع وزير الدفاع العراقي جعفر العسكري، وفيما يخص شؤون التدريب، يتم التواصل مع وزارة الطيران البريطانية في حال نشوء أي خلاف بين الحكومة العراقية والجانب البريطاني فيما يتعلق بالأنظمة العسكرية الخاصة بالجيش العراقي (العمر، 1977، ص204)، وفي حال وقوع أي خلاف، يكون من الضروري إعلام القائد العسكري البريطاني بيرس كوكس لإبلاغ وزارة المستعمرات البريطانية بالمسألة. هذا الترتيب أثار اعتراض الحكومة العراقية على بعض هذه القرارات البريطانية، إذ عدّت أن هذه السياسات تسبب إحراجًا لها أمام مجلس الأمة والشعب، وبناءً على ذلك، رغبت الحكومة العراقية في أن يقتصر دور المفتش العام

البريطاني على وزارة الدفاع وأن يتم التحدث بشأن الأمور العسكرية للجيش العراقي فقط من خلال مجلس الوزراء؛ لضمان إشراف دقيق وإبلاغ المجلس بهذه المسائل بشكل حصري (العزاوي، 1935، ص204؛ حكيم، 2025، ص54).

2- لم يوافق القائد العسكري البريطاني على موقف الحكومة العراقية، إذ أعلنت السياسة العراقية أن القرارات التي اتخذتها بريطانيا، سواء قبلتها الحكومة العراقية أم رفضتها، هي قرارات مستندة إلى مجلس الطيران البريطاني وتُعدّ تعليمات تخضع لمعاهدة العراق-بريطانيا، فضلًا عن الاتفاقية العسكرية المبرمة بين الطرفين. ومن جانبها، سعت بريطانيا لإقناع الحكومة العراقية بعدم تطوير الجيش العراقي من حيث رتبته العسكرية وتسليحه، عادّة أن مهمته تقتصر فقط على حفظ الأمن الداخلي داخل البلاد، ومع ذلك، جاءت هذه القرارات بنتائج عكسية لبريطانيا، إذ لم تأخذ هذه الأخيرة في الحسبان التوجه السياسي للحكومة العراقية، التي طالبت بضرورة منح الجيش مسؤولية الدفاع الداخلي والخارجي، ولاسيما مع انتهاء معاهدة **(1922)** التي كانت تربط الحكومتين. وأمام هذا الضغط، رفضت بريطانيا تسليم المسؤوليات العسكرية للعراق وأصدرت قانون التجنيد الإلزامي، الذي قوبل بمعارضة شعبية شديدة ضد الحكومة العراقية، وفي تلك الظروف، لم يكن باستطاعة بريطانيا الانسحاب تمامًا من العراق، مما دفعها إلى تجديد المعاهدة مع الحكومة العراقية؛ لضمان استمرار وجودها في البلاد (دايش، 2013، ص68).

شهد العراق في عام(1927) حادثة أثرت على أمنه الداخلي، إذ تعرضت إحدى الوحدات العسكرية لهجوم مسلح، استغلت بريطانيا تلك الواقعة كورقة ضغط على الحكومة العراقية، عادّة أن الحدث لا يتناسب مع بنود المعاهدة الموقعة بين الطرفين، وهدف الضغط البريطاني كان واضحًا مما أدى الى : دفع الحكومة العراقية للتراجع عن فكرة توسيع الجيش العراقي، إلى جانب ذلك حاولت بريطانيا استعمال تلك الأزمة لإضعاف المفاوضات العراقية – البريطانية التي سبقت عام (1927) ، وعلى الرغم من ذلك أبدت الحكومة العراقية إصرارًا ملموسًا على دعم وتقوية جيشها الوطني ورفضت الانصياع للضغط البريطاني، وكان موقفها صارمًا مما أجبر بريطانيا على اتخاذ خطوات مختلفة، من بينها تسريع دخول العراق إلى "عصبة الأمم" عام 1928، في محاولة لتأمين مصالحها الخاصة، وجاء ذلك في إطار مسألتين رئيستين (خدوري، 1977، ص42):-

أ- إنشاء مؤسسات الدولة العراقية للوصول بالعراق إلى درجة تمكنه من الانضمام لأنظمة دولية.

ب-تأمين حدوده الخارجية؛ لضمان مصالحها، وعلى الرغم من تلك الضغوط، أثبتت الحكومة العراقية صلابة موقفها، الذي كان موجهًا نحو تقوية الجيش وتعزيز استقلاله العسكري، هذا الإصرار واجه محاولات بريطانيا بالفشل، إذ لم تستطع تحقيق أهدافها المتعلقة بمصالحها الذاتية في العراق، كان الإصرار العراقي على بناء جيش قوي نقطة تحول أساسية في العلاقات مع بريطانيا، وعلى الرغم من التهديدات التي وجهتها بريطانيا حول تأخير المفاوضات العسكرية، ظلت الحكومة العراقية متمسكة بموقفها، مما أدى إلى تغيير في ديناميكيات العلاقة بين الطرفين واستقلال متزايد في الشؤون العسكرية للعراق (العزاوي، 1935، ص204).

ثانيًا: معاهدة التحالف العراقي – البريطاني: بعد تولي جعفر العسكري رئاسة الوزارة في **(21 تشرين الثاني 1926)**، أعلنت الحكومة برنامج عملها الذي تضمن عدة أهداف أساسية، منها: -

1- إكمال تعديل الاتفاقيات التي شرعت بها الوزارة السابقة.
2- تعزيز دائرة التمثيل الخارجي وتوطيد العلاقات مع الدول.
3- تقليص النفقات لتقتصر على الأمور الأساسية والضرورية لإدارة شؤون البلاد.
4- توحيد أعمال الزراعة والري والبيطرة والتجارة ضمن وزارة واحدة.
5- احترام الشعائر الدينية والعمل على تطوير التعليم وتحسين المناهج الدراسية (رمضان، 2018، ص33-35).

وبمجرد تشكيل الوزارة، قامت بتأسيس لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي، فضلًا عن وزيري الدفاع والمالية. كانت مهمة اللجنة دراسة المسائل المتعلقة بتعديل معاهدة عام 1926، وقد انتهى عملها إلى توصية بعقد معاهدة جديدة تتضمن مراجعة الاتفاقيتين العسكرية والمالية، هذا التوجه أثار معارضة شديدة من بريطانيا، التي أبدت تمسكها بنظام الانتداب لمدة تصل إلى 25 سنة، مستندة إلى قرارات عصبة الأمم بشأن قضية الموصل، وعلى الرغم من مساعي الملك فيصل للوساطة والتوفيق بين المواقف العراقية والبريطانية، إلا أن بريطانيا اتهمته بعداءها وميله للمعارضة، وأمام تلك التعقيدات السياسية واستمرار الخلافات، اضطر رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى تقديم استقالته في(25 أيار 1927)، مشيرًا في تفاصيلها إلى الظروف التي أجبرت العراق سابقًا على قبول المعاهدة السابقة مع بريطانيا، غير

أن الملك فيصل رفض قبول الاستقالة، مما أضاف المزيد من الضغط على المشهد السياسي في ذلك الوقت (الحسني، 1956، ص18)، وانتقلت المفاوضات الخاصة بإبرام المعاهدة الجديدة إلى لندن، إذ سافر الملك فيصل بنفسه لمتابعة مجريات عقدها، إذ بدأت هذه المفاوضات في العاصمة البريطانية يوم(25 تشرين الأول عام 1927)، وتركزت على محورين رئيسين:-

1. انضمام العراق إلى عصبة الأمم بحلول عام 1928م.

2. تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المنبثقتين عن المعاهدة العراقية-البريطانية الأولى (البزاز، 1954، ص66).

غير أن بريطانيا كانت ترى الأمور من منظور مختلف تمامًا، إذ عدّت أن ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم عام 1928 غير مناسب ويجب تأجيله إلى عام 1932، مدعية أن ذلك يصب في مصلحة العراق، أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فأبدت بريطانيا موافقتها على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية-البريطانية الأولى لعام (1922) والمعدلة بمعاهدة عام(1926)، ومن جهة أخرى، طالبت الحكومة العراقية بتمكينها من فرض التجنيد الإجباري لتأسيس جيش قوي قادر على حماية البلاد، وهو الأمر الذي عارضته بريطانيا بشدة؛ خوفًا من قيام جيش وطني قوي في العراق، ونتيجة للتعنت البريطاني، توقفت المفاوضات وغادر الوفد العراقي برئاسة العسكري لندن في(27 تشرين الثاني 1927) إلا أنه عاد مجددًا إلى العاصمة البريطانية في (12 كانون الأول) من العام نفسه، وتم توقيع المعاهدة الجديدة بعد يومين فقط من عودته (الخطاب، 1976، ص22-30).

وتضمنت معاهدة عام(1927) عدة بنود أكدت استقلال العراق الكامل، وإعلان استعداد بريطانيا لترشيح العراق لينضم إلى عصبة الأمم بحلول عام(1932)، ونصّت المعاهدة على إبرام اتفاقيتين منفصلتين لتنظيم العلاقات المالية والعسكرية، إذ تحلّ محل الاتفاقيتين السابقتين، وقد قام مجلس الوزراء العراقي بالمصادقة على المعاهدة في(18 كانون الأول 1927)، لما تضمنته من اعتراف صريح من بريطانيا باستقلال العراق، ومنحه حق الانضمام إلى عصبة الأمم دون قيود أو عراقيل، فضلًا عن ترك حرية التمثيل السياسي دون أي قيود، إلا أن هذه المصادقة أثارت تداعيات سياسية، إذ أدت إلى استقالة وزيري المالية والداخلية، تبعتها استقالة وزارة جعفر العسكري الثانية في(8 كانون الثاني 1928) (العمر، 1977، ص102).

وبادرت حكومة عبد المحسن السعدون (عبد المحسن بن فهد باشا السعدون سياسي عراقي، وُلد في مدينة الناصرية 1879م، وتقلّد أربع وزارات. وهو أحد الرموز الوطنية العراقية، وعضو المجلس التأسيسي

وثاني رئيس وزراء في العهد الملكي في العراق (عبدالله، 1976، ص102))، إلى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة، وشكلت لجنة وزارية ضمت وزراء المالية والدفاع والمعارف بهدف التفاوض مع المعتمد البريطاني. واقترحت اللجنة مجموعة حلول، تضمنت أن يتولى العراق مسؤولية حماية أمنه الداخلي وحدوده الخارجية، وتحديد عدد الضباط البريطانيين ضمن الجيش الوطني، وإسناد إدارة الأحكام العرفية لضابط عراقي بدلًا من ضابط بريطاني. واقترحت اللجنة أن يصبح العراق مالكًا لسكك الحديد الوطنية، دون أن يساهم في تمويل نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق. وعلى الرغم من ذلك، رفض الجانب البريطاني جميع تلك المقترحات؛ بسبب تعثر المفاوضات بين رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، وبريطانيا بشأن إبرام المعاهدة، قدم السعدون استقالته في (20 كانون الثاني 1929)، مما ترك العراق لمدة ثلاثة أشهر دون حكومة. وفيما بعد، تولى توفيق السويدي **(توفيق السويدي، سياسي ووزير عراقي ورئيس وزراء العراق في عهد المملكة العراقية، ولد في بغداد سنة 1892م، تولى منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي في العراق، إذ كان رئيسًا للوزراء في أربع حكومات في السنوات 1929، 1930، 1946، 1950، وشغل منصب وزير التعليم ووزير الخارجية في حكومة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في عام 1958، توفي سنة 1962م (الفهد، 1990، ص22))**، تشكيل الوزارة الجديدة في (28 نيسان 1929)، معلنًا أن معاهدة عام (1927) أصبحت غير نافذة، ومع ذلك استقال السويدي من منصبه في (25 آب 1929)، ليبدأ عبد المحسن السعدون بتشكيل حكومته الرابعة في (19 أيلول 1929) وضع السعدون برنامجًا حكوميًا شاملًا يتضمن عدة نقاط أساسية لتعزيز استقلالية البلاد وسياستها الداخلية والخارجية، ومنها: –

أ– العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها، أي: قبل الدخول في عصبة الأمم.

ب–فع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة.

ت–الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع وتطبيق التجديد العام (الخطاب، 1976، ص33).

وقامت وزارة السعدون بتشكيل لجنة وزارية لبحث المعاهدة الجديدة، وضمت في تشكيلها وزراء المالية والداخلية والدفاع، ورفضت الوزارة التفاوض مع بريطانيا وفقًا للمشروع البريطاني–المصري، مشيرة إلى اختلاف وضع العراق عن مصر لكن قبول الوزارة بالتصريح البريطاني، الذي وعد بانضمام العراق إلى عصبة الأمم، أثار جدلًا وانتقادات واسعة تجاه السعدون، هذه الضغوطات والملاحقات الإعلامية أدت في نهاية المطاف إلى انتحاره في(13 تشرين الثاني 1929)، بعد ذلك، تولى ناجي السويدي تشكيل وزارته الجديدة بتاريخ (18 تشرين الثاني 1929)، وأعلنت هذه الوزارة أنها ستتابع النهج الذي سلكته الحكومة السابقة، غير أن السويدي واجه تحديات كبيرة، أبرزها: الخلاف مع المندوب البريطاني الجديد "همفريز" **(السير فرنسيس هنري همفريز، هو دبلوماسي بريطاني. درس في جامعة أكسفورد وعمل في الحقل الدبلوماسي في كابل، ومن ثم مندوبًا ساميًا في العراق (من 1929 إلى 1932 م) (بيرس، 1989،**

ص22))، نتيجة مساعي الوزارة لتقليل عدد الموظفين البريطانيين وتحديد صلاحيات من تبقى منهم، فضلًا عن ذلك أثرت أزمة انخفاض أسعار الحبوب على الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ، كل هذه الظروف دفعت السويدي إلى تقديم استقالته في(9 آذار 1930)، مما أثار حالة من الغضب الشعبي الكبير، وفي ظل هذا الاستياء دعا ياسين الهاشمي إلى الإضراب العام والتظاهر بتاريخ (21 آذار) من العام نفسه، إذ قام المتظاهرون بتقديم مذكرات احتجاج إلى المنظمات الدولية تنديدًا بسياسات بريطانيا وممارساتها بحق العراق (البزاز، 1954، ص68).

ثالثًا: الموقف البريطاني تجاه السياسة العراقية: –

اتضح من الموقف البريطاني تجاه العملية السياسية والعسكرية في العراق أن بريطانيا لم تلتزم بتنفيذ وعودها المتعلقة بتقوية الجيش العراقي، مما ساهم في ظهور مجموعة عسكرية عراقية عام 1927 أصبحت تُعرف بـ "كتلة الضباط القوميين"، هذه الكتلة كانت تضم ضباطًا صغار الرتب في الجيش العراقي، ومن أبرز أعضائها صلاح الدين الصباغ **(ضابط عراقي شارك في حركة رشيد عالي الكيلاني، ولد في الموصل سنة 1894 م، أصل والده من مدينة صيدا بلبنان، مصري الأصل وأم موصلية (المطبعي، 2011، ص396))**، وفهمي سعيد **(أحد العقداء الأربعة الذين قادوا ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق خلال 1941، ولد في السليمانية عام 1898 م، ينتمي إلى عشيرة العنبكية في لواء ديالى (سعيد، 2002، ص22))**.

وقد تزامن ظهور هذه الكتلة العسكرية مع تطورات اقتصادية مهمة في العراق، ولاسيما فيما يتعلق بموارد النفط، الأمر الذي أدى إلى تغيير المسار السياسي البريطاني داخل العراق لتحقيق مصالحها، تلك الأحداث انعكست بشكل واضح على المشهد الوطني العراقي، إذ تشكلت معارضة ضد النفوذ البريطاني، مما أثر على القرارات البريطانية بخصوص تطوير الجيش العراقي وتسليحه، فضلًا عن ذلك، تعرض قانون التجنيد للطعن في بداياته، لكنه حظي باهتمام أكبر عام(1928) عندما بدأت بريطانيا بإرسال بعثات عسكرية للجيش العراقي بموجب صلاحيات تضمنتها معاهدة (1927) وما تلاها، ومع ذلك انتهجت بريطانيا موقفًا يعكس رغبتها في الحد من استقلالية الجيش العراقي وذلك بفرض عقوبات عسكرية محدودة النطاق وتقليص قدراته، هذا التضييق كان جزءًا من استراتيجيتها لضمان السيطرة على العراق، بما يتماشى مع مصالحها السياسية والاقتصادية (الجعفري، 2000، ص18)، كانت العقوبات العسكرية البريطانية المفروضة على العراق جزءًا من سياسة تهدف إلى فرض السيطرة وتقويض القدرات العسكرية العراقية. وتمتثل هذه العقوبات لبعض التدابير الرئيسة بما يأتي: –

1- الامتناع عن تسليح الجيش العراقي إلا إذا وافقت الحكومة العراقية على قانون التجنيد الإلزامي وفقًا لمشروع ديلي.
2- احتفاظ بريطانيا بالقوة الجوية في العراق، وتصنيفها العسكري ضمن نظام "الليفي – الاثوريين".
3- إلزام العراق بدعم القوة الجوية البريطانية مع إجراء مشاورات مشتركة بين الطرفين.
4- اشتراط شراء العراق للمعدات العسكرية المطلوبة بنسبة (25%)، والتي تعدّ ضرورية لتطوير الجيش العراقي، مقابل تخفيض كلفة هذه المعدات.
5- تقديم بريطانيا دعمًا ماليًا للعراق للسنة المالية (1928–1929) بشرط موافقة العراق على وجود أكثر من 46 ضابطًا بريطانيًا في القواعد العسكرية العراقية.
6- استمرار بريطانيا في تأسيس وتقوية قوة جوية عراقية تحت إشرافها المباشر.
7- تحميل العراق مسؤولية كاملة بشأن الحفاظ على أمنه الداخلي والخارجي (البرقاوي، 1980، ص40).

هذه الإجراءات كانت جزءًا من السياسة البريطانية المستمرة آنذاك، إذ أدت إلى منع الحكومة العراقية من الانضمام إلى عصبة الأمم عام (1928)، فضلًا عن ذلك، ساهمت هذه القيود في عرقلة تطوير المهارات العسكرية التي يحتاجها الجيش العراقي، وتأخير استكمال بناء جيش مستقل منذ عام (1921)، وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام (1932)، عندما تمكن العراق من الانضمام رسميًا إلى عصبة الأمم.

الخاتمة:

1. ساهمت بريطانيا بدور رئيس في تأسيس البنية الأولى للجيش العراقي، لكنها فرضت قيودًا صارمة حالت دون تطوره الطبيعي.
2. . ركّزت السياسة البريطانية على جعل الجيش قوة داخلية لحفظ الأمن وليس قوة دفاعية وطنية.
3. أسهمت المؤسسات التدريبية، ولاسيما المدرسة العسكرية الملكية، في بناء نواة ضباط محترفين، على الرغم من الإشراف البريطاني.
4. أدى تدخل بريطانيا في الشؤون العسكرية إلى توتر سياسي كبير داخل العراق، وأسهم في تشكل تيارات قومية داخل الجيش.
5. كان الإصرار العراقي على تطوير الجيش أحد العوامل الأساسية التي عجّلت بإنهاء الانتداب وانضمام العراق إلى عصبة الأمم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الوثائق

1. د.ك.و. (آذار، 1923). ملفات البلاط الملكي، الملفة المرقمة 311/1431: الموظفون الأجانب، وثيقة رقم 12.

ثانيًا: الكتب العربية والمعربة

2. إسماعيل، حلمي محروس. (1987). الشرق العربي القديم وحضارته. الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعية.
3. الاعظمي، وليد. (2001). أعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران. بغداد: مكتبة الرقيم.
4. البراك، فاضل. (1979). دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا. 1941. بغداد: مطبعة الوفاق.
5. البرقاوي، احمد رفيق. (1980). العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (1922– 1932م). بغداد: مطبعة الشروق.
6. البزاز، عبد الرحمن. (1954). العراق من الاحتلال الى الاستقلال. جامعة الدول العربية. بغداد: معهد الدراسات العربية العالية.
7. بيرس، ستاين. (1989). ممثلو حكومة الهند والحكومة البريطانية في محددات 1856–1947. د.م: المكتبة البريطانية.
8. الجبوري، كامل سلمان. (2003). معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م. د.م: دار الكتب العلمية.
9. الجعفري، محمد حمدي. بريطانيا والعراق حقبة من الصراع (1914–1958م). بغداد: مطبعة الوفاء.
10. الحسني، عبد الرزاق. (1956). العراق قديمًا وحديثًا. صيدا: مطبعة النضال.
11. خدوري، مجيد. (1935). تحرير العراق من الانتداب 1920–1933م. بغداد: مطبعة الرشاد.
12. الخطاب، رجاء حسين حسني. (1976). العراق (1921–1927) دراسة في تطور العلاقات العراقية– البريطانية. بغداد: مطبعة الرشاد.
13. الخطاب، رجاء حسين حسني. (1982). تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 – 1941. بغداد: دار واسط للنشر.
14. خليل، ابراهيم واخرون. (2004). تاريخ العراق المعاصر. دمشق: دار اقرأ للنشر.
15. الزركلي، خير الدين. (2002). الاعلام. ج6. بيروت: دار العلم للملايين.
16. سعيد، محمد فهمي. (2002). الدور العسكري والسياسي في تاريخ العراق المعاصر. بغداد: بيت الحكمة.
17. الصباغ، صلاح الدين. (1956). فرسان العروبة. بغداد: مطبعة الوفاء.
18. صفوت، نجدة فتحي. (1984). العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. بغداد: مطبعة مثير.
19. العزاوي، عباس. (1935). تاريخ العراق بين احتلالين. ج8. بغداد: دار النهضة.
20. عقراوي، متي. (1936). تاريخ العراق الحديث. بغداد: مطبعة العهد.
21. العلاف، ابراهيم خليل. تاريخ الجيش العراقي وتطور دوره الوطني. الأردن: دار الوحدة للنشر.
22. العمر، فاروق صالح. (1977). المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية (1922–1941م). بغداد: دار الحرية.
23. محمد، علاء جاسم. (1987). جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936. بغداد: مطبعة النهضة العربية.
24. وزارة الدفاع. (1985). تاريخ القوات العراقية المسلحة. بغداد: مديرية المطابع العسكرية.

ثالثًا: البحوث والمجلات

25.توفيق، صبحي ناظم. (1999). تاريخ المدرسة العسكرية العراقية (1924–1939). مجلة التاريخ الحديث. العدد 3. جامعة العين. الأردن.

26.جريدة الاستقلال. (14 كانون الثاني 1921). العدد 35.

27.حكيم، علي. (2025). السياسة الخارجية العراقية في العهد الملكي (1921–1958). مجلة صوت الامة العراقية، موقع اعلامي المستقل.

28. دائرة التوجيه السياسي، وزارة الدفاع، بغداد. (1984). الجيش العراقي، الذكرى الستون 6 كانون الثاني (1921–1981).

29.العنبكي، قحطان حميد كاظم. (2022). محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر 1914–1968م. بحث غير منشور. كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى.

رابعًا: الرسائل والاطاريح

30.حسن، سعد كاظم. (1998). تاريخ النقود العراقية (1921–1958م) دراسة تاريخية. (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

31.دايش، جاسم محمد& الحديثي، مها عبد اللطيف حسن. (2013). التعاقب على السلطة وعدم الاستقرار السياسي في العراق، (1921–2005) (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. بغداد.

32.رمضان، قيس. (2018). تاريخ العراق المعاصر، مشروع معاهدة 1927. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة.

33.سعيد، مروة علي زبون. (2024). الطبابة العسكرية في العراق 1921–1968. رسالة ماجستير. كلية الآداب، الجامعة المستنصرية. بغداد.

34.عبدالله، لطفي جعفر فرج. (1976). عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر. (رسالة ماجستير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.

35.الفهد، زاير نافع. (1990). توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945–1958. (رسالة ماجستير منشورة). كلية التربية، جامعة البصرة.

36.المطبعي، حميد. (2011). موسوعة أعلام وعلماء العراق. دار الزمان. بغداد.

37.الناصري، عقيل. (2005). الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921 – 1958: دفاعًا عن ثورة 14 تموز. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.

38.نديم، شكري محمود. عرض تاريخي للسياسة البريطانية تجاه العراق (1914–1959). مجلة دراسات تاريخية. العدد 2. بيت الحكمة. بغداد.

List of sources and references:

First: Documents

1. D.K.W. (March, 1923). Royal Court Files, File No. 1431/311: Foreign Employees, Document No. 12.

Second: Arabic and Translated Books

2. Ismail, Helmy Mahrous. (1987). The Ancient Arab East and its Civilization. Alexandria: Shabab University Foundation.
3. Al-Adhami, Walid. (2001). Notables of the Time and Neighbors of Al-Nu'man in the Al-Khayzaran Cemetery. Baghdad: Al-Raqim Library.

4. Al-Barrak, Fadel. (1979). The Role of the Iraqi Army in the National Defense Government and the War with Britain. 1941. Baghdad: Al-Wifaq Press.
5. Al-Barqawi, Ahmed Rafiq. (1980). Political Relations between Iraq and Britain (1922-1932). Baghdad: Al-Shuruq Press.
6. Al-Bazzaz, Abdul Rahman. (1954). Iraq from Occupation to Independence. League of Arab States. Baghdad: Institute of Higher Arab Studies.
7. Pierce, Stein. (1989). Representatives of the Government of India and the British Government in the Determinants of 1856-1947. n.p.: British Library.
8. Al-Jubouri, Kamel Salman. (2003). A Dictionary of Writers from the Pre-Islamic Era until 2002. Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
9. Al-Jaafari, Muhammad Hamdi. Britain and Iraq: A Period of Conflict (1914-1958). Baghdad: Al-Wafaa Press.
10. Al-Hassani, Abdul-Razzaq. (1956). Iraq: Past and Present. Sidon: Al-Nidal Press.
11. Khadduri, Majid. (1935). The Liberation of Iraq from the Mandate 1920-1933. Baghdad: Al-Rashad Press.
12. Al-Khattab, Raja Hussein Husni. (1976). Iraq (1921-1927): A Study in the Development of Iraqi-British Relations. Baghdad: Al-Rashad Press.
13. Al-Khattab, Raja Hussein Husni. (1982). The Founding of the Iraqi Army and the Development of its Political Role from 1921-1941. Baghdad: Wasit Publishing House.
14. Khalil, Ibrahim, et al. (2004). Contemporary History of Iraq. Damascus: Dar Iqraa Publishing.
15. Al-Zarkali, Khair Al-Din. (2002). Al-A'lam. Vol. 6. Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
16. Saeed, Muhammad Fahmi. (2002). The Military and Political Role in Contemporary History of Iraq. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
17. Al-Sabbagh, Salah Al-Din. (1956). Knights of Arabism. Baghdad: Al-Wafaa Press.
18. Safwat, Najdat Fathi. (1984). Iraq in the Memoirs of Foreign Diplomats. Baghdad: Muthir Press.
19. Al-Azzawi, Abbas. (1935). History of Iraq Between Two Occupations. Vol. 8. Baghdad: Dar Al-Nahda.
20. Aqrawi, Matta. (1936). History of Modern Iraq. Baghdad: Al-Ahd Press.
21. Al-Allaf, Ibrahim Khalil. History of the Iraqi Army and the Development of its National Role. Jordan: Dar al-Wahda Publishing House.
22. Al-Omar, Farouk Saleh. (1977). Iraqi-British Treaties and Their Impact on Domestic Politics (1922-1941). Baghdad: Dar al-Hurriya.
23. Muhammad, Alaa Jassim. (1987). Jaafar al-Askari and His Political and Military Role in the History of Iraq until 1936. Baghdad: Al-Nahda al-Arabiya Press.
24. Ministry of Defense. (1985). History of the Iraqi Armed Forces. Baghdad: Directorate of Military Printing.**Third: Research and Journals**
25. Tawfiq, Subhi Nazim. (1999). A History of the Iraqi Military School (1924-1939). Journal of Modern History, Issue 3. Al-Ain University, Jordan. 26. Al-Istiqlal Newspaper. (January 14, 1921). Issue 35.
27. Hakim, Ali. (2025). Iraqi Foreign Policy in the Monarchy (1921-1958). Sawt al-Umma al-Iraqiya Magazine, Independent Media Website.
28. Political Guidance Department, Ministry of Defense, Baghdad. (1984). The Iraqi Army, Sixtieth Anniversary, January 6 (1921-1981).
29. Al-Anbaki, Qahtan Hamid Kadhim. (2022). Lectures on Contemporary Iraqi Political History 1914-1968. Unpublished research. College of Basic Education, University of Diyala.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Fourth: Theses and Dissertations

30. Hassan, Saad Kadhim. (1998). The History of Iraqi Currency (1921-1958): A Historical Study. (Unpublished doctoral dissertation). Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad.
31. Daish, Jassim Mohammed & Al-Hadithi, Maha Abdul Latif Hassan. (2013). Succession of Power and Political Instability in Iraq (1921-2005) (Unpublished Master's Thesis), College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad.
32. Ramadan, Qais. (2018). Contemporary History of Iraq: The 1927 Treaty Project (Unpublished Master's Thesis), College of Arts, University of Basra.
33. Saeed, Marwa Ali Zaboun. (2024). Military Medicine in Iraq 1921-1968 (Master's Thesis), College of Arts, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
34. Abdullah, Lutfi Jaafar Faraj. (1976). Abdul-Muhsin Al-Saadoun and His Role in Contemporary Iraqi Political History (Published Master's Thesis), College of Arts, University of Baghdad.
35. Al-Fahd, Zayer Nafie. (1990). Tawfiq al-Suwaidi and His Role in Iraqi Politics 1945-1958. (Published Master's Thesis). College of Education, University of Basra.
36. Al-Mutabbi, Hamid. (2011). Encyclopedia of Iraqi Figures and Scholars. Dar al-Zaman. Baghdad.
37. Al-Nasiri, Aqil. (2005). The Army and Power in Royal Iraq 1921-1958: In Defense of the July 14 Revolution. General Cultural Affairs House. Baghdad.
38. Nadim, Shukri Mahmoud. A Historical Overview of British Policy Towards Iraq (1914-1959). Journal of Historical Studies. Issue 2. Bayt al-Hikma. Baghdad.